الضبط المحاسبي للإنفاق من مال الزكاة والخيرات

إعداد أ.د/ محمود المرسى لاشين
أستاذ المحاسبة – كلية التجارة – جامعة الأزهر

مقدمة:

عرف المسلمون فى صدر الدولة الإسلامية الضبط والرقابة على الأموال العامة ومنها الزكاة، فلقد أخرج البخارى ﷺ أن رسول الله ﷺ كان يحاسب عمال الصدقة (الزكاة) وحديث ابن الأتبيه الذى استعمله الرسول صلوات الله وسلامه عليه على صدقات بنى سليم معروف فلما جاء إلى رسول الله ﷺ وحاسبه قال: هذا الذى لكم وهذه هدية أهديت لى، فقال رسول الله ﷺ : «فهلا جلست فى بيت أبيك وبيت أمك حتى تأتيك هديتك إن كنت صادقاً»(١).

والشاهد من هذا الحديث أن رسول الله ﷺ وضع الضبط والرقابة عن طريق محاسبة عامل الزكاة وهذا ما فعله الخلفاء الراشدون رضوان الله عليهم أجمعين فهذا أمين الأمة أبو عبيدة عامر بن الجراح – أمين بيت المال فى عهد الفاروق عمر بن الخطاب رضى الله عنهم أجمعين – يخبر الفاروق بأنه لديه عجزاً فى بيت المال مقداره درهم!!! ولنا أن نتسائل: كيف عرف أبو عبيدة العجز؟ لقد كانت الإيرادات فى عهد عمر ﷺ كبيرة جداً لدرجة أنه فرض لكل مولود فى الإسلام عطاءاً من الديوان – كما هو مشهور ومعروف من قصة المرأة التى كانت تريد تعجيل فطام صغيرها لأن عمر لا يفرض إلا للفطيم – ومعنى ذلك أن إيرادات بيت المال ونفقاته كانت كبيرة جداً ومع ذلك اكتشف أبو عبيدة أن لديه عجزاً مقداره درهم!!

هذا يوضح بجلاء أنه كان لديه نظام دقيق لتسجيل الإيرادات والنفقات وأنه قام بالجرد الفعلى واكتشف من خلاله وجود العجز، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل تم إنشاء ديوان للرقابة والتدقيق – كما فعل أمير المؤمنين معاوية بن أبى سفيان عندما أنشأ ديوان الخاتم.

وحتى يكون هناك إحكام فى عملية الضبط المحاسبى والرقابة على أموال الزكاة والخيرات فلابد من توافر الأركان التالية:

– تخطيط موارد ومصارف الزكاة والخيرات لعام مقبل.

– وجود نظام محاسبى متكامل الأركان يشمل الرقابة الداخلية.

– توافر الرقابة الخارجية من خلال مراجع أو مدقق خارجى.

وفيما يلى توضيح ذلك:

أولاً: تخطيط موارد ومصارف الزكاة والخيرات لعام مقبل:

التخطيط هو الاختيار الواعى من بين البدائل المتاحة للموارد وذلك لتحقيق أفضل إشباع ممكن من هذه الموارد مع أخذ الأولويات فى الحسبان(٢).

أ – أهمية التخطيط لإدارة الزكاة:

---

(١) **البخارى: صحيح البخارى، باب محاسبة الإمام عماله، جـ٤، صـ ٢٤٤.**

(٢) **العمر ، فؤاد بن عبد الله : إدارة مؤسسة الزكاة فى المجتمعات المعاصرة، ذات السلاسل ١٩٩٦م، صـ٦٦.**

يُمكن التخطيط من الربط بين إدارة الزكاة والأهداف المنشودة منها شرعاً وهى رعاية المحتاجين والدعوة إلى الله .

١- يمكن التخطيط من الالتزام الشرعى بأمور الزكاة حيث تمثل الخطة دليلاً للتنفيذ الذى يجب أن يتم الأداء فى إطاره.

٢- إمكانية القيام بعملية الرقابة وتقويم الأداء، إذ أن المفهوم البسيط للرقابة هو مقارنة الأداء الفعلى بالمطلوب إنجازه فى الخطة.

ولكى تعد **خطة الزكاة** (إيراداً وإنفاقاً) بشكل سليم لابد من توفر **المقومات التالية:**

ب – مقومات خطة الزكاة:

١- وجود أفراد مؤهلين ذوى تخصصات مختلفة (شرعية ، اقتصادية، إدارية، اجتماعية، مالية).

٢- وجود بيانات شاملة عن عناصر الخطة من موارد الزكاة المتوقعة والنفقات (المصارف) المستحقة.

٣- وجود دليل إجراءات يحدد دور كل شخص فى إعداد الخطة وفى تنفيذها وحدود مسئوليته عن ذلك.

٤- مشاركة جميع الفئات التى يتصل عملها بإدارة الزكاة فى إعداد الخطة.

٥- المرونة فى إعداد الخطة بحيث تعكس جميع الاحتمالات المتوقعة.

٦- أخذ الظروف الاقتصادية وتغيرها التى يتوقع حدوثها فى المستقبل فى الحسبان.

٧- مراعاة أن تكون الخطة واقعية ويمكن تحقيقها.

٨- الاستفادة بالأساليب العملية والعلمية والإمكانات الهائلة للحاسبات الآلية حتى تأتى بيانات الخطة **واقعية ودقيقة وصادقة.**

ولما كانت **الموازنة** تمثل أهم أدوات الخطة فسوف نتناولها فى الفقرة التالية:

جـ- الموازنة وعناصرها وأسلوب إعدادها:

يقصد بالموازنة بيان حركة تدفقات الأموال فى المستقبل وتعتبر الموازنة إحدى أدوات التخطيط بل هى تمثل البرنامج المالى للخطة[٣] وإذا كانت الزكاة تدار بواسطة الدولة جمعاً وإنفاقاً فإن موازنة الزكاة لا تدرج ضمن الموازنة العامة للدولة وإنما يعد لها موازنة مستقلة تكون ملحقة بموازنة الدولة أما إذا كانت الزكاة تدار بواسطة جهة أو جهاز لا يمثل أحد الأجهزة **الرسمية** للدولة فإنه يعد لها موازنة **تخطيطية أو تقديرية** للزكاة وهو مثل الأمر فى صندوق الزكاة فى لبنان وبالتالى فإن موازنة الزكاة هى: قائمة بموارد ومصارف الزكاة التقديرية عن فترة مقبلة (عادة تكون سنة مالية).

د – أهمية موازنة الزكاة:

تنبع أهمية موازنة الزكاة من أهمية التخطيط بشكل عام حيث أن الموازنة هى إحدى أدوات التخطيط بل هى كما سبق القول تمثل البرنامج المالى للخطة وإلى جانب ذلك فإن من مظاهر أهمية الموازنة ما يلى:

١- التعرف على حجم الموارد الممكن تحصيلها من الزكاة وتخصيصها على أوجه صرفها.

٢- تحديد المسئولية عن حجم الزكاة وصرفها.

---

(٣) عمر، محمد عبد الحليم: التخطيط والموازنات فى إدارة الزكاة، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي – جامعة الأزهر، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، صـ٨.

٣- إمكانية الرقابة بشكل سليم على أداء العاملين.

٤- التعرف مبكراً على وجود فائض أو عجز وفى هذه الحالة يكون الوقت كاف لتدبير التمويل اللازم لتغطية هذا العجز.

٥- إمكانية توجيه مصارف الزكاة إلى الفئات الأكثر احتياجاً.

هـ- الأسس العامة لإعداد موازنة الزكاة:

هناك قواعد وأسس لإعداد **الموازنة العامة للدولة** سوف نتناولها فيما يلى ونرى موقف موازنة الزكاة منها، حيث قد استقر الفكر والتطبيق المالى على ضرورة وجود قواعد للموازنة العامة للدولة يمكن تلخيصها فيما يلى:

١- **مبدأ السنوية:** ويقوم على ضرورة أن تعد الموازنة عن فترة مقبلة هى سنة؛ وهو مبدأ مقبول فى موازنة الزكاة التى يعد الحول شرطاً من شروط خضوع كثير من الأموال للزكاة، وهو ما كان يسير عليه العمل فى دواوين الدولة الإسلامية؛ يقول النويرى:

الارتفاع: هو العمل الجامع الشامل لكل عمل؛ وصورة وضعه أن يشرح الكاتب فى صدره بعد البسملة ما مثاله: عمل بما اشتمل عليه ارتفاع المعاملة الفلانية لمدة سنة كاملة أولها المحرم سنة كذا وكذا وآخرها سلخ ذى الحجة منها، مما اعتمد فى إيراد ذلك: **الهلالى** – الإيرادات التى تحصل شهرياً – **والجوالى** – الجزية المفروضة على أهل الذمة – للسنة المذكورة **والخراجى** – إيرادات ضريبة الخراج[٤] ..... ثم يذكر بعد ذلك تفصيل إعداد القائمة التى تحتوى على الإيرادات العامة لفترة سنة وكذلك النفقات العامة عن سنة.

٢- **مبدأ عدم التخصيص:** ويعنى به عدم تخصيص موارد معينة لأوجه صرف محددة سواء على المستوى النوعى – بعدم تخصيص إيراد معين للصرف منه على مصروف معين – أو على المستوى الجغرافى بعدم استخدام إيرادات منطقة للصرف منها على أوجه الإنفاق فى هذه المنطقة، وهذا هو ما عليه الفكر المالى التقليدى، غير أن الاتجاه الحديث الآن يخصص بعض الرسوم والضرائب للإنفاق منها على بنود محددة أو ضرائب إقليم لتغطية نفقات هذا الإقليم ومن ذلك الرسوم التى تفرض على الطرق السريعة للإنفاق منها على صيانتها وكذلك تخصيص الضرائب العقارية فى محافظة للصرف منها على أوجه الإنفاق فى هذه المحافظة.

والفكر المالى الإسلامى سبق الفكر المالى الحديث فى ذلك حيث أنه على **المستوى النوعى** يتم تخصيص الكثير من الموارد على أوجه إنفاق خاصة بها مثل تحديد أصناف معينة لصرف حصيلة الزكاة وكذلك الغنيمة وغيرها؛ وأما على **المستوى الجغرافى** فيوجد ما يعرف **بمحلية الزكاة** بمعنى صرف زكاة كل إقليم فيه كما جاء: «وتفرق زكاة كل ناحية فى أهله ولا يجوز أن تُنقل زكاة بلد إلى غيره إلا عند عدم وجود أهل السهمان فيه»[٥].

٣- **مبدأ الشمول أو العمومية:** ويعنى به إظهار كل الإيرادات والمصروفات فى الموازنة وعدم إجراء مقاصة بين بعضها كأن تخصم نفقات العاملين ورواتبهم من إيرادات الجهة وإظهار الصافى فى الموازنة فهذا ممنوع وهو ما عليه العمل فى فقه الزكاة حيث نصت الآية الكريمة على العاملين عليها ضمن مصارف الزكاة، بما يعنى أنه

---

(٤) **النويرى، أحمد بن عبد الوهاب: نهاية الأرب فى فنون الأدب، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة، جـ٨، صـ٢٨٥.**

(٥) **الماوردى: الأحكام السلطانية، صـ ١٢٤.**

لابد من تحصيل الزكاة وتوريدها كاملة ثم يصرف للعاملين عليها نصيبهم دون أن يكون لهم حق خصمه من الزكاة التى حَصَّلُوها.

٤- مبدأ التوازن: ويعنى به فى الفكر المالى التقليدى **التوازن الحسابى** بمعنى ضرورة أن تتساوى الإيرادات مع المصروفات ولا يكون هناك فائض أو عجز، أما فى الفكر المالى الحديث فإنه يرى إمكانية التجاوز عن التوازن الحسابى تحقيقاً للتوازن الاقتصادى والاجتماعى، فيمكن أن تشمل الموازنة على عجز مخطط ويتم تمويله بالاقتراض أو التمويل بالعجز، وهو أسلوب اتبعه الرسول ﷺ ؛ ذكر أبو عبيد: «أن النبى ﷺ تعجل من العباس صدقة سنتين»(٦).

٥- تقدير بنود الموازنة: يعرف الفكر المالى عدة طرق لتقدير بنود الموازنة منها:

- **طريقة التقدير الآلى أو المتوسطات** وتقوم على أخذ متوسط قيمة البنود فى عامين أو ثلاثة مضت وإدراجها كتقديرات لموازنة السنة القادمة.

- **الطريقة المباشرة** وهى تقوم على أخذ ما سبق صرفه وتحصيله فى السنة السابقة فى الحسبان مع تعديله فى ضوء ما يتوقع فى المستقبل.

- **الموازنة الصفرية:** وهى تعتمد على إغفال الماضى وتوقع ما سوف يحصل فى المستقبل بعد إجراء التجارب وغير ذلك وهى من الطرق الحديثة والتى تستخدم فى المشروعات الاقتصادية وإذا رجعنا إلى تراثنا الإسلامي نجد أنه تم استخدم الأساليب التى يزعم أصحاب الفكر المالى أنها حديثة وسوف نقدم الدليل على ذلك بمثالين أحدهما خاص بتقدير المصروفات وهو من فعل الفاروق عمر بن الخطاب ﷺ والثانى عن تقدير الإيرادات

المثال الأول (تقدير المصروفات)

كان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب يفرض لكل شخص مسلم مقداراً من النقود يختلف على حسب حاجته وما قدمه للإسلام وإلى جانب ذلك أراد أن يفرض إلى جانب العطاء النقدى كمية من الحبوب تكفيه فى الشهر، وتوصل ابن الخطاب إلى تحديد هذه الكمية بتجربة علمية أجراها، روى البلاذرى: عن حارثة بن المضرب أن عمر بن الخطاب أمر بجريب من طعام – يعنى مقدار ما تنتجه مساحة جريب وهى ٣٦ ذراعاً × ٣٦ ذراعاً – فعجن ثم خبز ثم برد بزيت ثم دعا بثلاثين رجلاً فأكلوا فيه غذاءهم حتى أصدرهم – حتى شبعوا – ثم فعل بالعشى مثل ذلك، فقال يكفى الرجل جريبان فى كل شهر فكان يرزق الناس الرجل والمرأة والمملوك جريبين فى الشهر»(٧).

ويراعى ما فى هذا الأسلوب من دقة وواقعية، فرغم أن المطلوب تحديد ما يصرف للشخص من بيت المال من الغذاء وهو أمر يمكن معرفته بسهولة، إلا أنه حرصاً من الفاروق ﷺ على أموال المسلمين آثر أن يقوم بعمل تجربة عملية يربط فيها بين الإيراد والإنفاق وبدل أن يجريها لمدة شهر على رجل واحد أجراها على ثلاثين رجلاً (بعدد أيام الشهر) فى يوم واحد.

---

(٦) **أبو عبيد، القاسم بن سلام: الأموال، مكتبة الكليات الأزهرية، تحقيق محمد خليل هراس، القاهرة ١٤٠١هـ/١٩٨١م، صـ٥٢٣.**

(٧) **البلاذرى: فتوح البلدان، القاهرة ١٩٠٠م، جـ٣، صـ٤٦٥.**

المثال الثانى (تقدير الإيرادات):

هذا المثال من مفاتيح العلوم للخوارزمى ويوضح فيه كيفية **تقدير إيرادات الزكاة**، يقول الخوارزمى: «العَبْرة : ثبت الصدقات لكورة كورة – أى تقدير الزكاة لكل إقليم أو قرية على حدة – **وعبره سائر الارتفاعات** – أى إجمالى الإيرادات – هو أن يعتبر مثلاً ارتفاع السنة التى هى أقل ريعاً والسنة التى هى أكثر ريعاً ويُجمعان ويؤخذ نصفهما – المتوسط – فتلك العبرة بعد أن تُعْتبر الأسعار وسائر العوارض المقبلة»[٨] ومعنى ذلك أن المسلمين الأوائل كانوا يستخدمون طرقاً علمية سليمة لتقدير الإيرادات مع أخذهم للظروف الاقتصادية وغيرها فى الحسبان وهى ما يطلق عليها الآن الطريقة المباشرة، ويتضح من ذلك مدى سبق الفكر المالى الإسلامي للأخذ بالأساليب العلمية كأساس للتخطيط.

و – إعداد الموازنة:

توجد عدة طرق لإعداد وتبويب الموازنة العامة للدولة منها طريقة **الموازنة الواحدة والموازنات الفرعية** ومن حيث التبويب منها ما يتم إعداده وفق التبويب **النوعى** أو **الوظيفى** أو **حسب النشاط** ؛ وإذا نظرنا إلى تبويب **موازنة الزكاة** والتزاماً بالأحكام الفقهية لها والسوابق التاريخية لإعدادها فإنه يمكن تبويبها وفقاً لما يلى:

١– إعداد موازنة محلية لكل إقليم (محافظة ، ولاية، منطقة ...).

٢– إعداد موازنة مركزية على مستوى الدولة.

٣– تبويب الإيرادات فى الموازنة بحسب أنواع الزكاة (زكاة الثروة الحيوانية، زكاة الثروة الزراعية، زكاة النقود، زكاة عروض التجارة ، زكاة المال المستفاد، زكاة المستغلات) وهذا ما يسمى **بالتبويب النوعى**.

٤– تبويب المصروفات طبقاً لمصارف الزكاة حسبما وردت فى الآية الكريمة (الفقراء والمساكين – العاملين عليها – المؤلفة قلوبهم – فى الرقاب – الغارمين – فى سبيل الله – ابن السبيل).

٥– يراعى عند إعداد الموازنة تقدير الإيرادات أولاً ثم تقدير المصروفات فى حدود الإيرادات الممكن تحصيلها وذلك لأن بيت المال يعد حرزاً للزكاة فما يوجد فيه يصرف إلى مستحقيه وإن عدم المال لا يُستحق على بيت المال شيئاً.

٦– فى تقدير بنود المصروفات وأخذاً برأى الجمهور عدا الشافعية فإنه ليس من الضرورى التسوية بين الأصناف فى قدر المنصرف لهم ، كما أنه ليس من الضرورى استيعاب جميع الأصناف وإنما يكون التقدير أولاً حسب الحاجة وفى حدود الأصناف الموجودة فى المجتمع.

٧– إذا كانت الزكاة مطبقة فى الدولة عن طريق الالزام وموجود موازنات محلية للزكاة وموازنة مركزية، فمن الأفضل أن يختص بيت المال المركزى بنفقات المؤلفة قلوبهم وفى سبيل الله لأن هذين المصرفين يتعلقان بالدعوة إلى الله.

وفيما يلى نموذج لموازنة الزكاة

---

(٨) **الخوارزمى: مفاتيح العلوم، تحقيق عثمان خليل، ط١، القاهرة، ١٩٣٠م، صـ٣٧.**

اضغط هنا للحصول على نموذج موازنة محلية أو فرعية للزكاة ونموذج الموازنة المركزية للزكاة

نموذج موازنة محلية أو فرعية للزكاة

بيـــان	زكوات نقدية	زكوات عينية			إجمالى
		كمية	سعر	قيمة	
أولاً: إيرادات أو موارد الزكاة					
زكاة الماشية	××	××	××	××	×××
زكاة الزروع والثمار	××	××	××	××	×××
زكاة النقود	××				××
زكاة عروض التجارة	××				××
زكاة المال المستفاد	×××				×××
زكاة المستغلات	××				××
زكاة المعادن	××				××
زكاة الركاز	××				××
إجمالى موارد الزكاة	××××				××××
ثانياً: مصارف الزكاة:					
الفقراء والمساكين	××	××	××	××	×××
العاملين عليها	××	××	××	××	×××
الرقاب	××	××	××	××	×××
الغارمين	××	××	××	××	×××
ابن السبيل	××	××	××	××	×××
فى سبيل الله	×××	×××	×××	×××	×××
إجمالى الفائض / العجز	×××	×××	×××	×××	×××

نموذج الموازنة المركزية للزكاة

البيان	مبلغ	مبلغ
أولاً: الموارد:		
مخصصات مصرف فى سبيل الله	××	
مخصصات مصرف المؤلفة قلوبهم	××	
فوائض الموازنات المحلية	××	
		×××
ثانياً: المصارف:		
مصرف فى سبيل الله	××	
مصرف المؤلفة قلوبهم	××	
تمويل عجز الموازنات المحلية	××	××
الفائض (يستثمر)		××
العجز : (يمول من:		(××)
الاقتراض	××	
تعجيل الزكاة	××	××

وغنى عن البيان أن إعداد الموازنة المحلية أو الفرعية يسبقها إعداد موازنات تفصيلية لكل بند مثل:

– فى موارد زكاة الزروع والثمار توزع حسب كل فرع (زروع أو ثمار) ثم لكل صنف داخل كل فرع ففى موازنة الزروع تعد موازنة تفصيلية لكل من القمح والأرز والذرة.

– فى مصرف الفقراء يمكن أن يقسم بحسب فقراء العجز الذين لا يستطيعون الكسب وفقراء القدره الذين يمكنهم العمل ولا يملكون وسائله وهكذا.

ثانياً: وجود نظام محاسبى يشمل الرقابة الداخلية:

يمكن تعريف النظام المحاسبى بشكل عام بأنه «الإطار الذى يجمع الخطة والإجراءات والإرشادات والقواعد الرقابية التى تحكم المعالجة المستندية والدفترية للعمليات والعناصر ذات الطبيعة المالية بالمشروع»[٩].

ويلاحظ أن التعريف السابق يشمل على عناصر النظام المحاسبى ولكن قبل توضيح هذه العناصر لنتعرف أولاً على الهدف المنشود من أى نظام محاسبى.

أ – أهداف النظام المحاسبى:

يمكن حصر وتلخيص أهداف النظام المحاسبى فيما يلى:

---

(٩) **سبع، محمود: أصول التنظيم المحاسبى على مستوى المشروع وعلى المستوى القومى، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٠م، صـ١٠؛ وهناك تعريفات كثيرة للنظام تدور كلها حول التعريف المذكور**

١- استخراج وعرض بيانات مالية دقيقة واضحة: وهذا الهدف يمكن تحقيقه عن طريق استقراء المجموعة المستندية واستخلاص البيانات منها وتسجيلها بشكل منتظم فى مجموعة من السجلات، ليمكن عرضها فى شكل قوائم وتقارير مالية ملخصة تتميز بوضوح العرض وأمانة المضمون وتعطى صورة حقيقية عن حالة صندوق الزكاة.

٢- حماية أموال الصندوق والرقابة عليها: وهذا الهدف يظهر كنتيجة لنمو حجم النشاط والانفصال بين الإدارة والملكية، حيث أن أموال الصندوق تعتبر ملكاً للفقراء والمساكين .. إلخ وليست ملكاً للقائمين عليه.

٣- أن يكون العائد من تطبيق النظام أكبر من تكلفة تطبيقه، حيث أن النظام سوف يحتاج إلى أفراد مدربين وآلات حاسبة وأدوات وسجلات ويجب مراعاة أن إدخال نظام مراقبة سوف يحقق وفورات أكبر من تكلفة إدخال النظام. ولتحقيق الأهداف السابقة يلزم اتباع الخطوات التالية والتى يمكن تسميتها خطة النظام:

ب- خطة النظام:

تتمثل خطة النظام فى اتباع الآتى:

١- حصر أنواع المعاملات وفق طبيعة العمل بصندوق الزكاة.

٢- يجب أن يتم التسجيل فى الدفاتر المحاسبية وفق طريقة محاسبية ونظام تُقره الإدارة وتراه مناسباً وكافياً للوصول إلى النتيجة المنشودة.

٣- أن يكون لكل معاملة أو حدث مالى يحدث مستند خاص به موقع عليه من مسئول فى الصندوق.

٤- يجب أن يكون التسجيل – الإثبات – فى الدفاتر والسجلات من واقع المستندات المعتمدة سواء كانت هذه المستندات خارجية أم أعدت داخل الصندوق، مثل إيصال استلام زكاة وغير ذلك.

وتتوقف دقة التسجيل على تصميم الدفاتر والمستندات بحيث تعطى البيانات المطلوبة بسرعة ودقة، فمن الواضح أن ماسك دفتر يومية المقبوضات لن يستطيع أن يعطى فى نهاية الشهر لإدارة الصندوق بياناً بحجم كل نوع من الزكاة والخيرات إذا لم يكن تسطير يومية المقبوضات يشمل خانات تحليلية لزكاة النقود، عروض التجارة، مال مستفاد صدقة تطوع... إلخ وسوف يضطر فى هذه الحالة إلى بذل مجهود كبير إضافى للرجوع إلى صور الإيصالات للحصول على البيان المطلوب ويكون معرضاً للخطأ، ويمكن استخدام الحاسب الآلى فى الإثبات وفق برنامج يراعى طبيعة نشاط الصندوق.

٥- أن يراعى فى التسجيل المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

٦- التصنيف: وهو عبارة عن القيام بعملية فرز للعمليات والأحداث المالية السابق تسجيلها وتجميع العمليات المتشابهة أو ذات الصلة الوثيقة ببعضها البعض فى حسابات خاصة وهو ما يعرف بالترحيل إلى دفتر الأستاذ، ويجب وضع قواعد موحدة لتوجيه العمليات إلى الحسابات الخاصة بها لضمان التواصل المستمر لها مهماً تغير الشخص القائم بالعملية.

٧- أن تكون فترة المحاسبة سنة مالية كاملة.

٨- التلخيص: وهو عرض العمليات والنتائج بشكل ملخص واف ويختلف أسلوب العرض باختلاف الغرض منه فقد يكون على هيئة تقرير مثل التقرير عن مصارف الزكاة الشهرية ويشمل بيانات عن حجم ما حصل عليه كل نوع من المصارف المحددة للزكاة، أو يكون العرض على شكل حساب مثل حساب الإيرادات والمصروفات عن

فترة مالية معينة ويشمل بيانات عن مختلف أنواع الزكوات والخيرات والمصارف فى تلك الفترة ونتيجتها من فائض أو عجز.

٩- التفسير واستخلاص النتائج: إن عرض نتيجة أعمال الصندوق عرضاً سليماً ودقيقاً هو ثمرة تستحق العناء من أجل الحصول عليها، فهو بلورة نهائية لحصيلة مجهود جماعى خلال فترة زمنية محددة ومن واقع هذه النتائج يمكن لإدارة صندوق الزكاة أن تُقَوِّم سياستها، كما يمكن للجهات الأخرى المعنية أن تُقَوِّم عمل هذه الإدارة.

ومما تجدر الإشارة إليه أن وجود الموازنة التقديرية – أو التخطيطية – التى سبق الحديث عنها تحت أولاً مما يساعد كثيراً فى عملية الرقابة والتقويم حيث أنه يلزم دائماً عرض البيانات المخططة والمحققة معاً ودراسة أسباب الانحراف عن الخطة بالسالب أو الموجب فمثلاً إذا كانت الموازنة الفرعية لزكاة النقود تحدد المتوقع تحصيله عن شهر تموز بمبلغ ٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ ليرة وكان المحقق فعلاً ١٦٠.٠٠٠.٠٠٠ أو ٢٣٠.٠٠٠.٠٠٠ فيجب دراسة أسباب ذلك وتوضيحه فقد يكون هناك تقصير فى التحصيل يجب العمل على تلافيه أو قصور فى إعداد الخطة يجب العمل على أخذ ذلك فى الحسبان وقد يكون ذلك راجعاً لنشاط الأفراد وبذلهم جهداً كبيراً فيجب أن يثابوا عليه أو إهمال فى التحصيل فيجب إنزال العقاب بهم وهكذا.

كما أنه من الأمور الهامة لنجاح النظام توافر العنصر البشرى المؤهل للقيام بالعمل فى مختلف دوراته ويحسن هنا أن أذكر الشروط التى حددها ابن مماتى – شغل منصب الوزارة فى مصر فى أواخر القرن السادس الهجرى وألف كتابه قوانين الدواوين قبل عام ٥٨٦هـ=١١٩٠م وذلك أيام الناصر صلاح الدين الأيوبى – فيمن يعمل بدواوين الأموال حيث اشترط أن يكون «حراً مسلماً عاقلاً صادقاً أديباً فقيهاً، عالماً بالله تعالى كافياً فيما يتولاه، أميناً فيما يُسْتكفاه، حاد الذهن، قوى النفس، حاضر الحس، جيد الحدس... له جرأة يبت بها الأمور على حكم البديهة وفيه تؤدة يقف بها فيما لا يتصرح على حد الروية، ويعامل الناس بالحق من أقرب طرقه وأسهل وجوهه، ولا يحتشم من الرجوع عن الغلط فالبقاء عليه غلط ثان ويفصح عما يُشْرع فيه من الأقوال والأفعال ولا تكون حوطته على اليسير بأيسر من حوطته على الكثير... لا يقبل هدية ومما يجب لمن يكون بين يديه ألا يبتدئ بما لا يُسْأل عنه إلا بما يخشى فوات الأمر فيه من المهمات المتعلقة به وأن لا يجيب عما يُسْأل عنه غيره وإن كان أعلم به منه...» [١٠] واستطرد ابن مماتى يحدد الشروط والأوصاف والمؤهلات العلمية والخلقية لمن يعمل فى دواوين الأموال مما يصلح أن يكون دستوراً خلقياً ومهنياً لمن يعمل فى هذا المجال الآن.

جـ- عناصر النظام المحاسبى:

يتكون النظام المحاسبى من عناصر أساسية هى:

١- **خطة النظام:** وقد تحدثنا عنه فى البند ب.

٢- **الإجراءات:** وتعنى التعليمات الكتابية والشفوية لتنفيذ النظام.

٣- **الإرشادات:** وهذه تكون عند التطبيق لتوضيح العمل وتذليل الصعوبات.

٤- من أجل تنفيذ الخطة لابد من **إجراءات رقابية** لضمان سلامة التنفيذ.

٥- وجود مجموعة **مستندية** كاملة لها دورتها ونظامها.

---

(١٠) **ابن مماتى، الأسعد: قوانين الدواوين، القاهرة ١٢٩٩هـ، صـ٥.**

٦- **التسجيل** فى الدفاتر والسجلات المحاسبية لابد وأن يكون من واقع المستندات المعتمدة[١١].

د – الرقابة الداخلية:

لقد تناولت المعاهد المهنية والأبحاث العلمية الرقابة الداخلية ودورها وتأثيرها على أداء الوحدة المحاسبية ويمكن تقديم التعريف التالى للرقابة الداخلية بأنها: «تتمثل فى خطة تنظيم ووسائل تنسيق ومعايير مطبقة فى المنشأة، تستهدف الحفاظ على موجوداتها وتختبر بها مدى الدقة والاعتماد على البيانات المحاسبية ، كما تعمل على ترقية مستوى كفاية الأداء وعلى تشجيع اتباع ما يتقرر من السياسات الإدارية»[١٢].

ويتضح من التعريف السابق أن الرقابة الداخلية ليست قاصرة على النواحى المحاسبية والإدارة المالية فقد تشمل أموراً جوهرية أخرى ذات صلة وثيقة بالنتائج المالية منها: التقارير الدورية عن سير العمل والتحاليل الإحصائية والتدريب لمختلف الإدارات والأقسام وغير ذلك من وسائل تحقيق الكفاية كما تشمل أيضاً **المراجعة الداخلية** التى تحقق للإدارة تأكيداً إضافياً لمدى دقة الاثبات الدفترى وقد يمتد أثر الرقابة الداخلية فتشمل أموراً قد يبدو أنها لا تمت للمحاسبة بصلة مباشرة ولكنها وسائل فعالة لتحقيق مزيد من الكفاية والارتقاء بمستوى أداء العاملين وذلك كدراسة الوقت والحركة للعاملين وغير ذلك مما ينعكس فى النهاية على النتائج المحاسبية ويمكن **تطبيق الرقابة الداخلية فى صندوق الزكاة** من خلال اتباع الخطوات التالية:

١- وضع هيكل تنظيمى يحقق توزيعاً سليماً للاختصاصات والمسئوليات.

٢- يجب ألا يعهد إلى إدارة واحدة أو قسم واحد بكل أنواع العمليات التى تتم فى الصندوق، بل يجب أن يتم توزيع هذه العمليات على الإدارات والأقسام بحيث يراقب بعضها نتائج عمل البعض الآخر بقدر الإمكان دون تكرار للعمل الواحد، وبحيث يسير العمل فى الإدارات المختلفة فى انسجام كامل نحو تحقيق المصلحة العامة المشتركة لجميع الإدارات والأقسام .

٣- يجب أن يكون هناك وصفاً دقيقاً لخطوات العمل وتأدية الواجبات لكل موقع فى كل قسم وفى كل إدارة على الخريطة التنظيمية أو الهيكل التنظيمى.

٤- لابد من توافر نماذج من الأوراق الداخلية التى يتم تداولها بين إدارات وأقسام الصندوق مثل الأذونات والقوائم والإيصالات وغيرها من المستندات التى تنتقل من إدارة لأخرى وفقاً **لدورة مستندية** مقررة ويحمل كل منها فى خط سيره توقيعات محددة، هى توقيعات المسئولين فى مختلف إدارات وأقسام الصندوق وأن يكون كل ذلك محدداً ومكتوباً وأن تكون نهاية هذه المستندات هى الإدارة المالية لاثبات العمليات فى سجلاتها.

٥- يجب أن يكون التسجيل المحاسبى وفق نظام يحقق حاجة الصندوق من ناحية الإثبات والتبويب والرقابة، وأن يتضمن النظام مراقبة دفاتر وسجلات لدفاتر وسجلات أخرى فعمليات الصرف المختلفة على أوجه المصارف

---

(١١) لاشين، محمود المرسى: التنظيم المحاسبى للأموال العامة فى الدولة الإسلامية، دار الكتاب اللبنانى، بيروت ١٩٧٧م، صـ٢٠٣ وما بعدها، لاشين، محمود المرسى: أصول المحاسبة المالية، مكة المكرمة ١٤١٩هـ/١٩٩٨م صـ٣١ ومابعدها.

(١٢) الحارونى، محمد كامل: مراجعة الحسابات، ط٨، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٠م، المجلد الأول صـ٤٢١.

الشرعية للزكاة يتم ترحيلها إلى الحسابات المختصة فى دفتر الأستاذ حـ/ الفقراء، حـ/ المساكين، حـ/ العاملين عليها ... إلخ. ويجب أن يراقب هذه الحسابات حـ/ مصارف الزكاة فى الأستاذ العام وهكذا.

٦- توافر الكفايات المناسبة من العاملين التى تتناسب مع مسئوليات العمل؛ حيث أنه غنى عن البيان أن أى نظام، مهما كان على أكبر درجة من الدقة فى تصميمه وحبكته الفنية لا يمكن أن يحقق أهدافه إلا إذا قام عليه العدد الكافى من الأشخاص المؤهلين المتخصصين، فالنظام يستمد قوته من العاملين فيه ويهمنا العاملين فى مجال المحاسبة فالوظائف فى الصندوق هرمية وعلى رأس الإدارة المالية الرئيس المسئول الذى يجب أن يكون محيطاً بالنظام المطبق ومتفهماً لكل كبيرة وصغيرة فيه وملماً بأهدافه كاملة وأن تكون خبرته ومؤهله العلمى كفيلين بتمكينه من قيادة العمل بنجاح تام ولابد أن يعمل معه العدد الضرورى من العاملين ذوى المؤهل والخبرة المناسبة وأن يعمل على تدريبهم وإعدادهم للعمل الذى يعهد إليهم.

وجدير بالذكر هنا أن نشير إلى أنه لاستكمال الرقابة الداخلية لابد من توافر المراجع الداخلى فمن هو المراجع الداخلى؟.

٧- المراجع الداخلى:

يقوم المراجع الداخلى بالمراجعة الداخلية فى الصندوق فهو يعتبر جزءاً من النظام المحاسبى ويساهم فى تحقيق الرقابة الداخلية ويوفر لإدارة الصندوق قدراً كبيراً من الاطمئنان على استمرار العمل المحاسبى بكفاية، كما أن عمل المراجع الداخلى يؤدى إلى تلافى الاختلاسات والتزوير إلى حد كبير ويمكن أن يتولى هذا العمل فرد واحد أو فريق من العاملين على رأسهم فنى قادر وهذا الفريق سوف يقوم بعمله على الوجه الآتى:

(١١) المعاينة الحسية لموجودات صندوق الزكاة خصوصاً الموجودة فى الفروع البعيدة ويشمل هذا الجرد المفاجئ للخزينة وتسوية حساب البنك والجرد الفعلى لما هو موجود بمخازن صندوق الزكاة ومراجعة الأصول الثابتة على سجلاتها والتأكد من وجودها والتحقق من صحة أرصدة الحسابات الشخصية.

(٢٢) المراجعة الفنية للبيانات المحاسبية التى تعدها الإدارة المالية أو إدارة الحسابات للتحقق من صحتها حسابياً ومحاسبياً وفنياً مع ضرورة تطبيق المبادئ المحاسبية والتنبية بتصحيح ما يكون مخالفاً لها.

(٣٣) مراجعة قواعد الضبط المحاسبى المقرر وتقويمه وبيان مدى كفايته لتحقيق أهدافه واقتراح أى تعديل لازم.

(٤٤) التحقق من مدى فاعلية البيانات المحاسبية والاعتماد عليها فى اتخاذ القرارات وتجدر الإشارة هنا إلى أن نظام العمل فى دواوين الدولة الإسلامية كان من ضمن هيكله التنظيمى وجود المراجع الداخلى وكان يسمى **المستوفى** ويوضح ابن مماتى مسئوليته بأنه «صاحب مجلس فى الديوان، يطالب معامليه بما يجب عليهم من حساب يُعمل – أى يطالب فروع الديوان فى الأقاليم بإرسال كشوف الحسابات الخاصة بأقاليمهم – ومال يحمل – الأموال الواجب توريدها إلى المركز الرئيسى – وينبه متولى الديوان – رئيس الديوان – على ما ينبغى تنبيهه عليه فى أوقاته من أمور خدمته – أى أنه إذا وجد شيئاً مخالفاً للنظام أو القواعد يكتب تقريراً بذلك إلى رئيس الديوان فى وقته وبدون تأخير – ويقيم الجرائد ويخدمها ويستوفى الحسبانات ويخرج ما يجب تخريجه – أى أن المستوفى

يقوم بعملية تقويم للدفاتر المحاسبية (الجرائد جمع جريدة) ويكتب تقارير عن نتيجة فحصه للحسابات – ويخرج الأحوال، ويحقق المحاسبات .... إلخ»[١٣].

ثالثاً: الرقابة الخارجية:

لاستكمال عناصر الضبط المحاسبى لابد من توافر عنصر هام من عناصر الرقابة لا يكون موقعه على خريطة الهيكل التنظيمى للصندوق وإنما يكون من خارج الصندوق وهو ما يعرف بالمراجع – المدقق – الخارجى ويطلق عليه أحياناً **مراقب الحسابات** فما هى **حدود عمل المراجع الخارجى أو مراقب الحسابات:**

١– من المفروض أن يكون لدى صندوق الزكاة مجموعة دفترية – فى ضوء القوانين والقواعد المنظمة كذلك – ويتم الإثبات فيها طبقاً لنظام محاسبى توافق عليه وتقرره إدارة الصندوق، ومن **واجب المراجع** الخارجى أو مراقب الحسابات أن يبدى رأيه فى مدى تنفيذ ذلك.

٢– ومن المفروض أن يتم إثبات العمليات على اختلاف أنواعها فى الدفاتر المحاسبية الرئيسية والفرعية والمساعدة ... ومن **واجب المراجع** أن يطمئن إلى أن جميع العمليات التى تمت قد أثبتت فعلاً فى دفاترها.

٣– ومن المفروض أن يكون التوجيه المحاسبى للقيود الدفترية سليماً ووفقاً للمبادئ المحاسبية ... ومن **واجب المراجع** أن يتحقق من ذلك.

٤– ومن المعلوم أن للصندوق نظاماً للعمل ولوائح داخلية وقرارات من الإدارة العليا ... ومن **واجب المراجع** أن يتحقق من أن العمليات التى تمت فى حدود تلك النصوص والتعليمات.

٥– ومن المعروف أن لكل عملية تتم مستنداتها الخاصة بها ومن **واجب المراجع** أن يتحقق من وجود المستند وسلامته الشكلية والموضوعية.

٦– وفى ختام السنة المالية يعد الحساب الختامى والميزانية للصندوق، فالموجودات يجب أن تجرد للتأكد من أنها موجودة فعلاً وأنها مملوكة للصندوق، ويجب أن تُقَوَّم وفق الأسس السليمة المقررة فى المحاسبة والمراجعة ... **ومن واجب المراجع** أن يتحقق من هذا كله.

ويدخل فيما تقدم موضوع استهلاك الموجودات الثابتة بمفهومه الفنى وأحكامه الكثيرة وكذا تكوين الاحتياطيات والمخصصات ونحو ذلك مما يؤثر بشكل مباشر على الفائض أو العجز المحقق ... ومن **واجب المراجع** أن يطمئن إلى آثار هذا كله وأن الفائض المحقق فى نهاية الفترة – أو العجز – طبيعى وصحيح.

ثم تجئ **الميزانية** وتصويرها طبقاً للقواعد المقررة والعرف السائد والنصوص القانونية القائمة والنافذة، **فيدرسها المراجع** دراسة فنية خاصة وشاملة لأنها المرآة الأخيرة للمركز المالى لصندوق الزكاة والتى ينصب عليها رأيه المستخلص من مراجعاته وفحوصه الكثيرة خلال السنة المالية.

ومن المعلوم أن مراجع الحسابات يمارس عمله فى ظل قوانين وقواعد وأعراف مهنية تحدد إطار عمله وأنه لا يستطيع ممارسة عمله إلا إذا توافرت فيه شروطاً معينة وحصل على ترخيص من الدولة أو من إحدى المنظمات المهنية ولذلك فإن الأشخاص الذين يمارسون هذا العمل – سواء فى صورة منفردة أو على شكل شركات – تتوافر لهم الخبرة والعلم ويمارسون عملهم فى ضوء ذلك.

---

(١٣) ابن مماتى، قوانين الدواوين، صـ٩.

وفى النهاية أحب أن أشير إلى أن المراجع الخارجى عرفته الدولة الإسلامية بل وأنشأت له ديواناً أسماه معاوية بن أبى سفيان **ديوان الخاتم** كانت توضع فيه صور الرسائل والاستمارات وغيرها من المستندات حتى يمكن لديوان الخاتم مراجعة هذه المستندات فى دواوين الولايات وأطلق عليه فى الدولة العباسية **ديوان الزمام** وفى قاهرة الفاطميين أطلق عليه **ديوان التحقيق** وما ديوان المحاسبة فى كثير من الدول العربية إلا امتداد لعمل هذه الدواوين.

والحمد لله الذى تتم بنعمته الصالحات